

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٣٦**

الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد لوك
	ألمانيا	السيد ليتشارز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بينكوسمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كولينس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

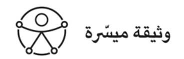
الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2020/105)

2005315 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/155، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته النيجر.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/105، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): إن أقل ما يقال عن الحالة السياسية في غينيا – بيساو هو أنها مثيرة للقلق. ولهذا السبب، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتشرف النيجر حاليا برئاستها، تحشد كامل جهودها من أجل النجاح في حل الأزمة. والواقع أنه بعد إجراء الانتخابات الأخيرة وجميع التطورات التي أعقبتها، أحاط المجتمع الدولي علما بتنصيب الرئيس سيسوكو إمبالو.

وتدعو النيجر الطبقة السياسية بأسرها إلى إعلاء روح الإنصاف وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية بوصفها أفضل طريقة لضمان حل الأزمة السياسية التي طال أمدها، والتي كان لها أثر مدمر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد. ولذلك، يرحب بلدي باتخاذ القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠) بالإجماع، والذي نعتقد أنه نص متوازن.

ومن خلال اتخاذ هذا القرار، يبعث المجلس برسالة إيجابية إلى الجهات السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو ويعرب عن دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية في جهودهما الدؤوبة لاستعادة الاستقرار في البلد. ويجب على شركاء غينيا – بيساو الثنائيين ومتعددي الأطراف أن يثابروا في تصميمهم على تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية. ويجب عليهم أيضا العمل للحفاظ على نظام الجزاءات، وفقا لروح المناقشات التي جرت خلال مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ٩ شباط/فبراير، من أجل تشجيع منتهكي الاتفاق وخريطة الطريق على

تقديم المصالح الفضلى لشعب البلد على كل شيء آخر لأن هذا هو، في نهاية المطاف، الهدف الوحيد للجزاءات.

وبعد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر وتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، فإن الفرصة متاحة الآن للجهات الفاعلة السياسية لحل خلافاتها عبر الحوار.

ولتحقيق هذه الغاية، تكرر النيجر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى الحشد المشترك من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتوفير مزيد من الدعم المالي للبعثة بغية تمكينها من مواصلة عملياتها حتى تستطيع قوات الدفاع والأمن الوطنية في غينيا بيساو من ضمان أمن البلاد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠)، الذي يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وتمشيا مع تلك الوثيقة نتوقع أن تتم إعادة هيكلة البعثة وسحبها تدريجيا وبطريقة مسؤولة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. يتوخى القرار أن يمتلك فريق الأمم المتحدة القطري، الذي سيتولى مهام المكتب في عام ٢٠٢١، جميع الأدوات اللازمة لتسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطبيع الحياة السياسية في غينيا – بيساو، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات الحكومية ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري وخارطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

في ضوء التطورات في غينيا – بيساو منذ الانتخابات الرئاسية، ندعو جميع القوى الاجتماعية والسياسية إلى التصرف بمسؤولية من أجل تجاوز خلافاتها في أسرع وقت ممكن وتهيئة الظروف المواتية لتخفيف حدة التوترات السياسية.

ينص القرار على أنه في غضون ستة أشهر سيتخذ المجلس خطوات ملموسة لاستعراض الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على غينيا – بيساو. ونود في هذا الصدد التأكيد على أن التدابير التقييدية المفروضة في عام ٢٠١٢ لا علاقة لها بالوضع الحالي في البلد. وكما تبين مرة أخرى في الانتخابات الأخيرة، تبقى القوات المسلحة بعيدة عن السياسة. لقد تمت بالفعل استعادة النظام الدستوري في عام ٢٠١٥. وبالتالي يمكننا القول بأن الجزاءات قد حققت هدفها منذ فترة طويلة. إن الحفاظ على الجزاءات، في ضوء انسحاب وجود الأمم المتحدة من البلد، هو أمر محير ويمكن أن يقوض مصداقية مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.